مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الأول - ديسمبر ٢٠١٦

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

دول الخَليج وإيران
قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة

د.أشرف محمد كشك

باحث متخصص في قضايا أمن الخليج العربي ومدير برنامج الدراسات الاستراتيجية - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

مقـدمة

تشهد العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة حالة من الصِّراع المزمن الذي يمتدّ منذ قيام الثَّورة الإيرانيَّة عام ١٩٧٩ وحتى الآن، لا سيما وأن إيران تستهدف تصدير تلك الثَّورة إلى دول الخليج، وقد استطاعت دول الخَليج إدارة الصِّراع مع إيران للحيلولة دون خروجه عن نطاق السيطرة، إلا أن التحوُّلات التي شهدتها دول الجوار الإقليميّ (سوريا - اليمن -العِرَاق) قد أتاحت الفرصة مجدَّدًا لتمدُّد النُّفُوذ الإقليميّ لإيران سواء من خلال تدخلها المباشر أو عبر أذرعها الإقليميَّة المسلحة من الميليشيات والجماعات دون الدُّوَل التي تستهدف هدم الدَّول الوطنيَّة الموحَّدة، الأمر الذي مثل تهديدًا مباشَرا لأمن دول الخَليج، ومثل كذلك بداية لمرحلة جديدة من الصِّراع، لا سيَّما مع التدخُّل العسكريّ الخَليجيّ في اليمن لدعم الشرعيَّة، فضلًا عن التصنيف الخَليجيّ والعربيّ لحزب الله منظَّمة إرهابيَّة، بالإضافة إلى صدور أحكام قضائية حاسمة في بعض دول الخَليج بشأن المتورطين في قضايا تجسس وعلى صلة بحزب الله وإيران.

وانطلاقًا مِمَّا سبق تستهدف هذه الدراسة الإجابة عن ثلاثة تساؤلات: أولها، ما طبيعة وقضايا الصِّراع بين دول الخَليج وإيران؟ وثانيها، كيف أدارت دول الخَليج الصِّراع مع إيران؟ وثالثها، ما السيناريوهات المستقبلية لهذا الصِّراع؟

أولًا- الصِّراع الإقليميّ ومحدِّداته:

حالة الخليج وإيران:

كغيره من المفاهيم الاجتماعية تتعدَّد تعريفات مفهوم الصِّراع، إلا أن الصِّراعات الإقليميَّة تختلف عن الصِّراعات الدوليَّة في كونها ترتبط بشكل وثيق بالمنطقة الجغرافيَّة التي تقع فيها، ومن ثم فإن قضاياها تكون محدَّدة بتلك المنطقة، سواء أكانت مشكلات حدودية أم كانت صراعًا على النُّفُوذ الإقليمي، أم كانت نزاعات مياه، وبوجه عامّ يرتبط ذلك النوع من الصِّراعات بالأمن القوميّ للدَّولة بشكل مباشر، أما قضايا الصِّراع فتُعَدّ ذات طابع وجوديّ، وتكون أدوات الصِّراع هي عناصر وجود الدَّولة ذاتها مِمَّا يجعل ذلك الصِّراع تصادميًا بشكل دائم، كما أن كل مرحلة من الصِّراع تستمدّ قوّتها من المرحلة السابقة لها، ويتمثَّل الهدف النهائيّ للصراع في القضاء على الخصم (١).

ومع تعدُّد أهداف الصِّراع فإن معضلة الأمن (Security Dilemma) تبقى أهمّ تلك الأهداف، انطلاقًا من أن الصِّراع الإقليميّ يحدث في ظلّ نظام عالَميّ فوضويّ دون سلطة قادرة على تأمين ذلك النِّظام، ومِن ثَمَّ في ظلّ سعي طرف ما لتحقيق أمنه الخاصّ فإن ذلك يجعل الأطراف الأُخرَى أقلّ إحساسًا بالأمان، مِمَّا يدفع تلك الأطراف إلى الاستعداد لأسوأ السيناريوهات، وبما أن تحقيق دولة ما للأمن المطلَق أمر صعب المنال، فإن التنافس سيكون أمرًا حتميًا، وستكون النتيجة المنطقيَّة لذلك سيادة حالة مُزمِنة من انعدام الأمن، لأن كل خطوة من جانب طرف حتى لو كانت بغرض تحسين الأمن سوف يعتبرها الطرف الآخَر تهديدًا مباشرًا له، مِمَّا يستوجب إجراءً عسكريًا مضادًا(٢).

وللصراعات الإقليميَّة عمومًا محدِّدات، هي الموقع الجغرافيّ وعدد السُّكَّان الذي ينعكس على قوة الدَّولة، فضلًا عن طبيعة النِّظام السياسيّ وتوجُّهات النُّخْبة الحاكمة.

وبتطبيق ما سبق على الصِّراع الخَليجيّ-الإيرانيّ نجد أن جوهر ذلك الصِّراع يتمثَّل في كون إيران لا ترغب في الانسجام مع محيطها الإقليميّ وفق ما تنصّ عليه المواثيق الدوليَّة بشأن حسن الجوار وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول

واحترام سيادتها، تلك السياسات التي تصطدم بالسياسات المحافظة لدول الخَلِيج. وتعتمد إيران في صراعها مع دول الخَلِيج على ما يسمِّيه الباحث «ثلاثيَّة القُوَّة العسكريَّة والموقع الجغرافيّ والعوامل المذهبيَّة». ويمكن تناول هذه العناصر بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

١- **على صعيد القُوَّة العسكريَّة:** يُوجَد خلل في توازن القوى بين دول الخَلِيج وإيران، ووفقًا للأدبيَّات السياسيَّة يتحقق توازن القوى عندما لا تمتلك أي دولة أو مجموعة من الدُّوَل القُوَّة الكافية للهيمنة وإجبار الدُّوَل الأُخرَى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها، ومِن ثَمَّ في ظلّ غياب ذلك التوازن فإن الدَّولة المهيمنة تكون لديها القدرة على ممارسة الإكراه والقهر على دول أُخرَى، ممَّا يدفع تلك الدُّوَل إلى تحدِّيها(٣)، وبتطبيق ذلك على دول الخَلِيج وإيران نجد أن بينهما خللًا في التوازن، فطبقًا للتقرير السنويّ للمعهد الدوليّ الدراسات الاستراتيجيَّة لعام ٢٠١٥، فإن القوات العسكريَّة العاملة لدول الخَلِيج بلغت ٣٦٨,١٠٠ جندي، موزعة على النحو التالي: السُّعُوديَّة ٢٢٧,٠٠٠، عمان ٤٢,٦٠٠، الإمارات ٦٣٠٠٠، الكُوَيْت ١٥,٥٠٠، قطر ١١,٨٠٠، البحرين ٨,٢٠٠، وذلك في مقابل ٤٧٥ ألفًا إجماليّ عدد القوات المسلَّحة العاملة الإيرانيَّة، منها ٣٥٠,٠٠٠ بالجيش العامل، و١٢٥,٠٠٠ بالحرس الثَّوريّ الإيرانيّ (٤)، وقد يكون لبعض دول الخَلِيج تفوُّق على إيران في بعض أنواع الأسلحة، مثل سلاح الجوّ الإماراتيّ، إلا أن الأرقام السابقة تعكس الفجوة في عدد الجنود العاملين بين الجانبين الإيراني من جهة والخليجي من جهة أخرى، وهو انعكاس طبيعي لعدد السُّكَّان، إذ يبلغ تعداد سكان إيران ٨٠ مليون نسمة(٥)، بما يعادل نحو ضعف عدد سكان دول الخَلِيج مجتمعةً، الذي يبلغ ٤٧,٤ مليون (المواطنون والوافدون معًا)(٦)، وفي ظلّ الخلل في توازن القوى بين الطرفين يتعزَّز مفهوم «الدَّولة القائد» لدى إيران التي تسعى للهيمنة على منطقة الخَلِيج العربيّ لتفرض وجودها كـ«شُرطِيّ للخَلِيج»؛ وهو الأمر الذي يدفع دول الخَلِيج إلى التصدِّي لتلك الهيمنة للحفاظ على توازُن القوى الإقليميّ الذي شهِدَته المنطقة على مدى ٨٠ عامًا منذ سقوط الدَّولة العثمانيَّة عام ١٩١٨ حتى الغزو الأمريكيّ للعراق عام ٢٠٠٣، الذي أدَّى إلى تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي(٧).

٢- على صعيد الموقع الجغرافيّ: تمثِّل منطقة الخَليج العربيّ قلب الشرق الأوسط جغرافيًا، فمن خلالها وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط أو تركيا فالبحر الأسود من خلال نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخرز ومنه إلى روسيا من خلال المعابر الطبيعية أو إلى أفغانستان، وضمن تلك المنطقة تَحظَى إيران بمميِّزات استراتيجيَّة، إذ تُعتبر جسرًا يربط شبه الجزيرة العربيَّة بالصِّين والهند وجنوب شرق آسيا(٨)، وتضم تلك المنطقة مضيق هرمز الذي تمرّ منه صادرات النِّفْط الخَليجيّ إلى دول العالَم، وتُقَدَّر كمية النِّفْط التي تمرّ من المضيق عمومًا بنحو ١٧ مليون برميل يوميًا، بما يعادل ٣٠٪ من إجمالي النِّفْط المنقول بحريًا(٩)، وتسيطر عليه إيران من الشمال والشرق، ومن الجنوب سلطنة عُمان، وفي ظلّ استمرار احتلال إيران للجُزُر الإماراتيَّة الثلاث فإنها تسيطر على مضيق هرمز بشكل كامل.

٣- على صعيد البعد المذهبيّ: فانطلاقًا من أن طبيعة النِّظام السياسيّ وتوجُّهات النُّخْبة الحاكمة تنعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجيَّة للدَّولة، فإن إيران تشهد صراعًا بين مفهومَي «الدَّولة» و«الثَّورة»، وما زالت الغَلَبة للأخير، فمن خلال تحليل العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠١٦ نجد أن مسألة الهُوِيَّة الإيرانيَّة كانت حاضرة بقُوَّة ضمن الرُّؤية الإيرانيَّة، لذاتها من ناحية ولجيرانها من دول الخَليج من ناحية أُخرَى، فإيران ترى ذاتها «جزيرة شِيعيَّة» ضمن «محيط سُنِّيّ»، ولم يكُن ذلك المحيط رصيدًا لها بل مناوئًا لها، وهو ما ظهرت بوادره في الحرب العِرَاقيَّة-الإيرانيَّة في الثمانينيَّات. من ناحية أُخرَى وضمن الصِّراع الإيرانيّ-الغربيّ ترى إيران أن دول الخَليج هي الحلقة الأضعف التي يمكن التأثير فيها على مصالح الدُّوَل الغربيَّة، ومِن ثَمَّ تنتهج إيران سياسة مزدوِجة، إذ تعمل على تبنى مفهوم «الأمن التعاوُنيّ» تجاه الدُّوَل الآسيويَّة من خلال الاتِّفاقيات التِّجاريَّة والعَلاقات الاقتصاديَّة، في حين تتبنى مفهوم «الأمن الصُّلْب» تجاه دول الخَليج من خلال استمرار التدخُّل في الشؤون الداخليَّة لتلك الدُّوَل واحتلال الجزر الإماراتيَّة الثلاث وكذلك التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز، بالإضافة إلى طرح مبادرات لا تستهدف تحقيق أمن الخَليج العربيّ بل تحقيق المشروع الإقليميّ لإيران وهو الهيمنة(١٠)، وينبغي تأكيد أن

السياسات الإيرانيَّة في هذا الشأن ليست وقتيَّة، بل هي جزء من طبيعة وهُويَّة النِّظام السياسيّ الإيرانيّ، فقد أراد واضعو الدستور الإيرانيّ مَأْسَسَة مفهوم الثَّورة ذاته، وتشير الأحداث التاريخيَّة إلى ذلك، فقد كان الصراع محتدمًا بين آية الله الخُمينيّ الذي كان يتبنَّى فكرة مَأْسَسَة ولاية الفقيه، ومهدي بازرجان وأنصاره من الليبراليين والإسلاميين من جهة ثانية الذين أرادوا أن يكون الدستور الإيرانيّ على غرار دستور شارل ديغول للجمهورية الفرنسية الخامسة، بحيث تكون إيران إسلامية من حيث الاسم وديمقراطية من حيث المضمون، إلا أن الغلبة كانت لتيار الخُمينيّ، فقد أُجرِيَ استفتاء على الدستور وكانت نتيجة التصويت ٩٩٪ بنعم على الجمهورية الإسلامية، وجديرٌ بالذكر أنه شارك في ذلك الاستفتاء عشرون مليون فرد من ٢١ مليونًا هم إجمالي الهيئة الناخبة(١١).

ولم تتوقف إيران عن تصدير الثَّورة إلى دول الخَلِيج، لكن اختلفت الأساليب باختلاف المراحل التاريخيَّة، ففي مرحلة كانت محاولة اغتيال أمير الكُوَيْت في الثمانينيَّات من جانب أحد أعضاء حزب الدعوة العِرَاقيّ المدعوم من إيران أحد مظاهر تصدير تلك الثَّورة، بينما في مرحلة تالية رأي الرئيس الإيرانيّ هاشمي رفسنجاني أن تصدير الثَّورة لن يكون بغير القُوَّة، أما في عهد الرئيس محمد خاتمي فقد غُلّف هدف تصدير الثَّورة بمفاهيمَ مثل الحوار وحسن الجوار، وفي عهد الرئيس الإيرانيّ السابق أحمدي نجاد بَدَت إيران كحامية للمستضعَفين في الأرض، وفي أعقاب تَوَلِّي الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني السُّلْطة أضحى التدخُّل الإيرانيّ في شؤون دول الجوار «العِرَاق – اليمن – سوريا – لبنان – البحرين» مُعلنًا، كما قُبض على عديد من خلايا التجسُّس التابعة لحزب الله وإيران في بعض دول الخَلِيج(١٢).

ثانيًا- قضايا الصِّراع الخَلِيجيّ-الإيرانيّ:

تبرز قضايا الصراع الخليجيّ-الإيرانيّ على ضوء ما سبقَت الإشارة إليه من محدِّدات حاكمة لهذا الصراع، ومن ثم تجدر الإشارة إلى قضايا هذا الصراع على النحو التالي:

١- **الحدود:** تُعَدّ الحدود إحدى قضايا الصراع الخليجيّ-الإيرانيّ ومصدرًا رئيسيًا

للخلاف بين الطرفين، وتتجلى مظاهر هذا الخلاف في أكثر من مشكلة حدودية، يأتي في مقدِّمتها احتلال إيران للجزر الإماراتيَّة الثلاث، وتؤكّد الأدلَّة القانونيَّة والتاريخيَّة أنها ملك لدولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة دون جدال، استنادًا إلى مبادئ قانونيَّة صحيحة وأدلَّة مقنعة قدمتها دولة الإمارات، في حين لم تقدّم إيران أدلَّة كافية لإثبات ادِّعائها، ويفسر ذلك رفض إيران إحالة تلك القضيَّة إلى محكمة دوليَّة، وعلى الرغم من صغر مساحة تلك الجزر فإن لها أهمِّيَّة استراتيجيَّة بالغة، إذ تقع على امتداد الطريق الضيِّق الذي يعبر الخَلِيج العربيّ نحو مضيق هرمز ثم نحو خَلِيج عمان، فضلًا عن أن مُعظَم صادرات الخَلِيج النِّفْطيَّة وواردات غير النِّفْطيَّة تمرّ عبر هذا الطريق، بالإضافة إلى وقوع عدد من حقول النِّفْط والغاز البحريَّة في تلك المنطقة.

كما أن بين الكُوَيْت وإيران خلافًا حول حقل الدرة النِّفْطيّ، وهو مثلث مائيّ يقع الجزء الأكبر منه على الحدود المشتركة بين الكُوَيْت والسُّعُوديَّة، في حين يقع جزء مشترك من الحقل مع إيران، وقد توصلت الكُوَيْت والسُّعُوديَّة إلى اتِّفاق بشأن الحدود البحريَّة بينهما عام ٢٠٠٠، إلا أنه على الجانب الآخر صعّدَت إيران الخلاف مع الكُوَيْت من خلال طرح مشروعين لتطوير امتداد حقل الدرة أمام الشركات الأجنبيَّة، في تجاهل لرفض الكُوَيْت تلك الخطوات قبل ترسيم منطقة الجرف القارِّيّ بين الدولتين، الأمر الذي حدا بوزارة الخارجيَّة الكُوَيْتيَّة إلى استدعاء القائم بالأعمال الإيرانيّ وتسليمه رسالة احتجاج على تلك الخطوات(١٣).

ويلاحَظ أنه في الوقت الذي تثير فيه إيران المشكلات الحدودية مع تلك الدُّوَل فإنها تحرص على حلّ المشكلات ذاتها مع سلطنة عُمَان بالطرق السلميَّة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إعلان المتحدث باسم لجنة الأمن القوميّ والسياسة الخارجيَّة بمجلس الشورى الإيرانيّ نوذر شفيعي «انتهاء الإشكاليَّات المتعلقة بمشروع ترسيم الحدود البحريَّة مع سلطنة عُمان»، وتهدف إيران إلى أن تكون سلطنة عُمان مَعْبَرًا للشركات الإيرانيَّة نحو الأسواق الإفريقيَّة والآسيويَّة بعد رفع العقوبات الدوليَّة عنها(١٤).

٢- **الدور الإقليمي:** وفقًا لنموذج ديفيد مايرز David J.Mayers فإن عدم قدرة الدُّوَل الكُبرَى على بسط سيطرتها التامة على المناطق الإقليميَّة في العالَم كافَّةً قد

أتاح الفرصة للدول الإقليميَّة لممارسة تطَلُّعات الهيمنة بعد أن ظلّت تلك التطَلُّعات داخل حدودها الجغرافيَّة، ووفقًا لمايرز فإنه يمكن التمييز بين ثلاث قوى: الأولى هي المهمين الإقليميّ أو المتطلِّع إلى الهيمنة، وهو الدَّولة التي تمتلك قُوَّة بالفعل أو في سبيلها إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النِّظام الإقليمي (إيران)، أما القُوَّة الثانية فهي القُوَّة المساومة أو التدخُّليَّة (جميع القوى الغربيَّة التي لها مصالح جوهرية في منطقة الخَلِيج العربيّ)، وهي القُوَّة التي تمتلك قوة كافية من شأنها جعل مساعي القُوَّة المهيمِنة باهظة التكاليف، وتمتلك القُوَّة المساومة جميع أنواع القُوَّة التي تمتلكها القُوَّة المهيمِنة، في حين تتمثل الثالثة في القُوَّة الموازنة (دول الخَلِيج)، وهي قوة فاعلة داخل النِّظام الإقليميّ، وغالبًا ما تستقطبها كلتا القوتين الأُخرَيَيْن، ويتوقف التوازن في النِّظام الإقليميّ بشكل كبير على مدى قوة القُوَّة الموازنة(١٥).

ومع التسليم بأن تلك النظرية صاغت التفاعلات الإقليميَّة عبر حِقَب تاريخيَّة مختلفة، فإنه بعد توقيع الاتِّفاق النَّوَوِيّ في يوليو ٢٠١٥ وما تَرتَّب عليه من وفاق إيرانيّ-أمريكيّ وتغاضي الولايات المتَّحدة عن السياسات الإيرانيَّة العدائيَّة تجاه دول الخَلِيج، فإن معطيات تلك النظرية تكون قد تغيرت، إذ التقت أهداف القوتين المهيمنة (إيران) والتدخُّليَّة (الولايات المتحدة) بما يفرضه ذلك من تحدِّيَات لدول الخَلِيج العربيَّة، إذ سعت إيران لممارسة دور إقليميّ يتجاوز المبادئ الأساسية التي نصَّت عليها المواثيق الدوليَّة، وينبغي تأكيد أن دول الخَلِيج لا تعارض الدور الإقليميّ لإيران، إلا أن ذلك الدور يجب أن يؤسَّس على إجراءات بناء الثقة بين الجانبين، وفي مقدمتها إنهاء الفجوة بين التصريحات والواقع الفعلي على الأرض، والأهَمّ وجود مبادرات إيرانيَّة جِدِّيَّة لإنهاء القضايا العالقة مع دول الخَلِيج(١٦).

وقد استطاعت إيران توظيف التطوُّرات الإقليميَّة بما يعزِّز نفوذها الإقليميّ من خلال مرحلتين فاصلتين:

أ- **المرحلة الأولى:** كانت بعد عام ١٩٩٠، وأصبح الأمن الإقليميّ فيها هو المحدِّد لهيكل الأمن العالَميّ على نحو مغاير للحِقَب التاريخيَّة السابقة، وقد استطاعت إيران تحقيق ثلاثة أهداف: الأول الاستمرار في التدخُّل في شؤون دول الجوار الإقليميّ إلى

الحد الذي أصبحت فيه إيران في الوقت نفسه جزءًا من المشكلة وجزءًا من الحلّ، والثاني الاستفادة من تجربة العِرَاق مع المجتمع الدوليّ بشأن أسلحة الدمار الشامل، فلم تصل إيران إلى حافَّة الهاوية سواء مع الوكالة الدوليَّة للطاقة الذَّرِّيَّة أو مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والثالث توظيف إيران قدراتها النِّفْطيَّة في تعزيز عَلاقات متميزة مع روسيا وبعض الدُّوَل الآسيويَّة المؤثرة ، على الرغم من العقوبات الدوليَّة التي كانت مفروضة عليها آنذاك (١٧).

ب- أما المرحلة الثانية: فكانت بعد عام ٢٠١١، إذ كانت التحوُّلات التي شهدَها بعض الدُّوَل العربيَّة إيذانًا بتحوُّل جوهريّ في قواعد اللعبة الإقليميَّة وموازين القوى، سواء بالنسبة إلى تغيُّر بعض أنظمة الحكم العربيَّة أو بظهور وصعود دور الجماعات المسلَّحة دون الدُّوَل، التي أضحت تنازع الدَّول الوطنيَّة الموحَّدة سيادتَها، وقد مهَّدت تلك التطوُّرات السبيل أمام السياسة الإيرانيَّة لملء الفراغ الإقليميّ، سواء بالاعتماد على «القُوَّة الناعمة» (محاولات التأثير على الشِّيعَة) في دول الخَليج أو «القُوَّة الصُّلْبة» بالاعتماد على الحرس الثَّوريّ في تعزيز الدور الإقليميّ لإيران من خلال دعم النِّظام السُّوريّ بشكل مُعلَن ومنظَّم ومتنوع، إلا أن تلك السياسات الإيرانيَّة، ومنها إثارة الحديث عن تقسيم سوريا، سوف تمثِّل تهديدًا بالغًا للأمن القوميّ الإيرانيّ في ظِلّ عدم تجانس المجتمع الإيرانيّ ذاته(١٨).

ولم تؤدِّ السياسات الإيرانيَّة السلبيَّة إلى التوتُّر على المستوى الرسميّ فحسب، بل أدّت كذلك إلى ظهور رفض شعبيّ خَليجيّ وعربيّ لتلك السياسات، وهو ما يعكسه استطلاع للرأي شمل ٨٦٠ فردًا ضمن عيِّنات تمثل النُّخْبة الفكريَّة العربيَّة في ٢١ دولة عربيَّة من بينها دول الخَليج، وذلك خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥ (أي خلال الأشهر التي تَلَت توقيع الاتِّفاق النَّوَوِيّ)، رأى فيه ٨٩٪ من المستطلَعة آراؤهم أن العَلاقات السياسيَّة العربيَّة الإيرانيَّة عمومًا سيِّئة (رأى ٢٨٪ بأنها سيِّئة جدًا، ورأى ٦١٪ بأنها سيئة)، ورأى ٩٪ أنها جيدة (١٪ جيدة جدًا، و٨٪ جيدة)، في حين لم يُبدِ ٣٪ رأيًا. وعلى الصعيد الأمني رأى ١٠٪ أنها جيدة (١٪جيدة جدًا، و٩٪ جيدة) في حين أكّد ٨٧٪ أنها سيئة (٤٣٪ سيئة جدًا، و٤٤٪ سيئة)، ولم يُبدِ ٤٪ أي إجابة(١٩).

٣- التسلُّح التقليديّ والبرامج النَّوَوِيَّة الإيرانيَّة: يُعَدّ الغزو الأمريكيّ للعراق عام ٢٠٠٣ مرحلة فاصلة، ليس فقط للعراق، بل للأمن الإقليميّ الخَلِيجيّ، إذ كرَّس ذلك الغزو الخلل في توازن القوى، فقد خلطت الولايات المتَّحدة في العداء بين النِّظام العِرَاقيّ والدَّولة العِرَاقيَّة ذاتها، ومع خروج العِرَاق من معادلة التوازن الإقليميّ تَعزَّز الدور الإقليمي لإيران(٢٠)، وعلى الرغم من ذلك تَعزَّزَت مخاوف إيران من أنها قد تكون الهدف التالي بعد الإطاحة بالنِّظام العِرَاقيّ السابق، ومن هذا المنطلق رأت إيران أهمية تطوير قدراتها التسليحية بوصفها ضرورة استراتيجيَّة للحفاظ على نظامها الدينيّ، وذلك بالعمل على جانبين:

أ- على جانب التسلح التقليدي: وهنا نجد أن إيران تُولِي تطوير قواتها العسكريَّة التقليديَّة اهتمامًا بالغًا، وهذا لا يعني بالضرورة تفوُّقها بشكل مُطلَق على دول الخَلِيج، ففي الوقت الذي تحتلّ فيه إيران الترتيب الثالث والعشرين عالَميًا من ناحية قوتها العسكريَّة، نجد أن السُّعُوديَّة تحتلّ المركز الثامن والعشرين، وبالنظر إلى إجمالي عدد القوات المسلَّحة نجد أن إيران تتفوق على دول الخَلِيج مجتمعة، كما تتفوق في الأسلحة البرِّية وتمتلك رابع أكبر أسطول بحريّ في العالَم بإجمالي ٤٤٠ قطعة، كما تمتلك إيران رابع أكبر أسطول غوَّاصات بإجمالي ٣٢ غواصة في حين لا تمتلك دول الخَلِيج أي غوَّاصات، إلا أنه من ناحية أُخرَى نجد أن دول الخَلِيج لديها تفوُّق واضح في الأسلحة الجَوِّيَّة المختلفة، بخاصة الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع الأمريكيَّة والبريطانية الصُّنْع، وفي الوقت الذي تُصَنَّف فيه إيران رابع أقوى دولة في العالَم من حيث امتلاك الصواريخ بعد الولايات المتَّحدة وروسيا والصِّين، نجد أن دول الخَلِيج تمتلك بطاريات صواريخ أمريكيَّة بإمكانها صدّ الصواريخ الباليستية في مدى يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ كم(٢١). من ناحية أُخرَى أصبح لدى المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة ودولة الإمارات القدرة على تصميم وتحديث المركبات العسكريَّة والاتصالات والأنظمة الكهربائية وأعمال الصيانة، بالإضافة إلى تطبيق الدولتين ما يعرف بـ»برامج البداية» التي تتضمَّن نقل التكنولوجيا الدفاعية، ويُتوقع أن تحتلّ كلتا الدولتين موقعًا متميزًا بين أكبر عشرين سوقًا عالَميَّة لتلك البرامج في بداية العقد القادم(٢٢).

ب- وعلى صعيد التسلُّح غير التقليديّ: في ظلّ حالة الضبابية وعدم اليقين بشأن البرامج النَّوَوِيَّة الإيرانيَّة، تثار لدى دول الخَلِيج مخاوف عديدة بهذا الشأن، وتوجد أسباب تعزِّز هذه المخاوف وتثير الشكوك ومن ذلك ما أشار إليه تقرير معهد الأمن والعلوم الدوليّ بالولايات المتَّحدة الذي أعدَّه ديفيد أولبرايت رئيس مركز العلوم والأمن، وقد عمل سابقًا لدى الوكالة الدوليَّة للطاقة الذَّرِّيَّة، وأندريا ستريكر الباحث المتخصِّص في الأبحاث النَّوَوِيَّة؛ من أن الولايات المتَّحدة قد سمحت سرًا بثغرات وإعفاءات لإيران ضمن الاتِّفاق النَّوَوِيّ، ومن تلك الثغرات السماح لإيران بالاحتفاظ بنحو ٣٠٠ كم من اليورانيوم منخفض التخصيب عند ٢٠٪ في شكل نفايات صلبة ونفايات سائلة ونفايات ملتهبة، دون تحديد الكمِّية المُعفاة من تلك النفايات(٢٣)، وأخذًا في الاعتبار حالة الوفاق الأمريكيّ-الإيرانيّ التي يُتوقَّع استمرارها لا سيما ما بعد نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكيَّة، بالإضافة إلى تَشَابُك وتعقُّد التطوُّرات الإقليميَّة، فإن الاتِّفاق النَّوَوِيّ يتخطى كونه مسألة فنِّية، بل يُعَد جزءًا من منظومة إقليميَّة-دوليَّة آخذة في التشكُّل تعمل على إعادة صياغة النظام الإقليمي وأمنه وحدوده، وقد يؤدي ذلك إلى تهميش دور دول الخَلِيج، ومِن ثَمَّ تخوض تلك الدُّوَل في مواجهة تلك التحديات معركة مصيرية(٢٤)،كما أن مخاوف دول الخَلِيج من عدم التزام إيران بتطبيق ذلك الاتِّفاق لها ما يبررها، سواء نتيجة احتمال تأثير تغير البيئة المحلية الإيرانيَّة بصعود تيار أكثر تشدُّدًا، لا سيما في ظلّ الغموض المحيط بمسألة خلافة علي خامنئي المرشد الأعلى في ظلّ تَقدُّم سنه واعتلال صِحَّته، أو طريقة انتقال السُّلْطة داخل النِّظام السياسيّ الإيرانيّ التي تتّسم بالتعقيد، وتأثير هذه العوامل على القرارات المُهِمَّة، علاوة على حالة عدم الاستقرار الإقليميّ، وهذه العوامل قد تدفع إيران إلى إعادة التفكير في القيمة الاستراتيجيَّة للسلاح النَّوَوِيّ من حيث تحقيق الردع في مواجهة ما تراه إيران تهديدًا لها، حاليًا أو مستقبلًا(٢٥).

ثالثًا- دول الخَلِيج وبدائل إدارة الصِّراع مع إيران:

يدور الصراع الخليجيّ-الإيرانيّ في إطار بيئة إقليمية وبيئة دولية تلعبان معًا دورًا مُهِمًا في التأثير على حدّة وآليات ضبط هذا الصراع وتوجيهه، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى البيئة المحيطة بالصراع والآليات الخليجية المتاحة في هذا الصراع، وذلك على النحو التالي:

١- **معطيات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالصراع:** إذا كان الصراع الخليجيّ-الإيرانيّ يتأثر بالعوامل الداخلية لكل طرف، فهو كذلك يتأثر بمدخلات البيئة الإقليمية والدولية، ومن ثم يمكن تناول تأثيرات هاتين البيئتين على النحو التالي:

أ- **البيئة الإقليمية:** في أعقاب التحوُّلات التي شهدها العالَم العربيّ عام ٢٠١١، بدأت إيران في توظيف تلك التحوُّلات بما يعزِّز المشروع الإيرانيّ، سواء من خلال محاولة ملء الفراغ الإقليميّ أو من خلال دعم أذرعها الإقليميَّة في دول الجوار بدعوى مكافحة الإرهاب، إلى الحدّ الذي وصف فيه نائب مدينة طهران في مجلس الشورى الإيرانيّ التدخُّلات الإقليميَّة لإيران بقوله إن «ثلاث عواصم عربيَّة أصبحت بيد إيران وتابعة للثورة الإيرانيَّة الإسلامية»، وأضاف: «صنعاء أصبحت العاصمة الرابعة التي في طريقها إلى الالتحاق بالثَّورة الإيرانيَّة»(٢٦)، ولعل الحالة السُّوريَّة هي الأكثر تعبيرًا عن حجم التدخُّلات الإيرانيَّة، إذ ترى إيران أن دعم النِّظام السُّوريّ عسكريًا هو ضرورة ذات أبعاد عَقَدِيَّة واستراتيجية، فضلًا عمَّا تراه إيران من أن سوريا هي البلد العربيّ الوحيد الذي ساند إيران خلال الحرب العِرَاقيَّة-الإيرانيَّة، ويشير بعض التقديرات إلى أن أفراد الحرس الثَّوريّ المقاتلين في سوريا حتى شهر أبريل عام ٢٠١٦ تراوح عددهم بين ٦٥٠٠ و٩٢٠٠ مقاتل براتب شهري لكل فرد يتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ دولار أمريكيّ(٢٧).

ب- **البيئة الدوليَّة:** من الصعب الفصل بين مضامين ومسارات الصِّراع الخَلِيجيّ-الإيرانيّ والرُّؤية الأمريكيَّة لقضايا الأمن الإقليميّ عمومًا، فالولايات المتَّحدة لا تزال تعتبر إيران لاعبًا رئيسيًا في الملفَّات الإقليميَّة، بينما ترى السُّعُوديَّةُ ودولُ الخَلِيج أن إيران تلعب دورًا تخريبيًا، ليس فقط تجاه المِلَفَّات الإقليميَّة، وإنما داخل العمق

الخَليجيّ ذاته، من خلال التأثير على الطائفة الشيعيَّة في كل من البحرين والسُّعُوديَّة. وقد تَعزَّزَت مخاوف دول الخَليج حينما لم تفرض الولايات المتَّحدة عقوبات على إيران نتيجة إجرائها تجربة صاروخ باليستي في أكتوبر ٢٠١٥، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توقيع الاتِّفاق النَّوَويّ، على الرغم من مخالفة تلك الخطوة قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ بشأن الاتِّفاق النَّوَويّ ذاته، الذي حظر على إيران إجراء تجارب من هذا النوع، بل على العكس من ذلك قال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش أرنست، إن» الولايات المتَّحدة لن تخضع لضغوط أي دولة في فرض عقوبات اقتصاديَّة على إيران»، وأضاف: «نحن نعرف أن لهذا النوع من العقوبات المالية تأثيرًا في مواجهة برنامج إيران للصواريخ الباليستية، ولكننا سنفرض تلك العقوبات في وقت نختاره نحن»(٢٨).

من ناحية ثانية، أثيرت مخاوف بشأن إمكانية وجود اتِّفاق سرّي بين الولايات المتَّحدة وإيران يسمح لإيران بأن تعمل بعيدًا عن رقابة الوكالة الدوليَّة من خلال الاكتفاء بفحص عيِّنات من التربة في إيران للتأكُّد من أنشطة إيران النَّوَويَّة، ومن بين بنود الاتِّفاق أيضًا إفراج الولايات المتَّحدة عن مبالغ مالية طائلة بلغت ٤٠٠ مليار دولار، سُلّمت لإيران بالفعل بالعملة الأوروبية (اليورو)، كما تضمنت الصفقة إفراج إيران عن سجناء أمريكيّين محتجَزين لديها، إلا أن التساؤل الذي يُثار هو: إذا كان الاتِّفاق النَّوَويّ قويًا فلماذا لجأت الإدارة الأمريكيَّة إلى تلك الصفقة السرِّيَّة؟ الإجابة ببساطة هي أنه صدرت تهديدات إيرانيَّة مفادها أن إيران سوف تُلغِي الاتِّفاق إذا لم تُرفَع العقوبات الاقتصاديَّة فورًا، ورغم أنه مجرد تهديد لم يكُن ممكنًا تنفيذه(٢٩)فإن الولايات المتحدة والغرب قد أخذوه على محمل الجِدّ.

وعلى الرغم من حرص الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما على عقد قِمَّة مع دول الخَليج في الرياض في أبريل ٢٠١٦، في أعقاب قمة كامب ديفيد عام ٢٠١٥، وهما قمتان كان الهدف منهما طمأنة دول الخَليج بشأن الاتِّفاق النَّوَويّ وتداعياته على أمن منطقة الخَليج العربيّ، فإن قِمَّة الرياض لم تُسفِر عن نتائج ملموسة، سواء بالنسبة إلى أمن الخَليج عمومًا أو لجهة تعهُّدات أمريكيَّة لردع إيران، ومن غير المتوقَّع أن تشهد السياسة الأمريكيَّة تجاه هذا المِلَفّ تَغيُّرًا في أعقاب انتخاب دونالد ترامب رئيسًا جديدًا للولايات المتحدة.

ولعل هذا الموقف الأمريكي يثير الجدل بشأن مفهوم «التحالف» بين الولايات المتَّحدة ودول الخَلِيج، إذ يُلاحَظ استمرار استخدام جميع النخب الأمريكيَّة المتعاقبة، بل ووسائل الإعلام الأمريكيَّة ذاتها، ذلك المصطلح، ومع أهمِّيَّة العَلاقات الخَلِيجيَّة-الأمريكيَّة فإن معطيات الواقع تؤكّد أن الشراكات والتحالفات الأمريكيَّة في الشرق الأوسط تتأسَّس مع تركيا وإسرائيل والناتو، لأن التحالفات الحقيقيَّة يتعيَّن أن تؤسَّس على معاهدة دفاع مشترَك مُلزِمة للطرفين، وهو ما لم يتحقق مع دول الخَلِيج، بما يعني أن التوصيف الدقيق لتلك العَلاقة هو «شراكة» لا «تحالف»، ومِن ثَمَّ فإن تجرِبة التدخُّل الدوليّ لتحرير دولة الكُوَيْت عام ١٩٩١ من غير المرجَّح أن تعيد ذاتها مجدَّدًا، سواء بالنظر إلى تغيُّر مصادر الخطر أو عدم وجود معاهدة دفاع تُلزِم الولايات المتَّحدة بهذا التدخُّل(٣٠)، ويعني ما سبق أن دول الخليج عليها إعادة النظر في عَلاقاتها التقليدية والقديمة مع الولايات المتحدة من خلال التفكير في مبادرات دفاعية جديدة متعددة الأطراف بدلًا من الصيغة الثنائية، أي بين الولايات المتَّحدة ودول الخَلِيج ككل، فضلًا عن أهمِّيَّة البحث عن دعم للقدرات الدفاعية لدول الخَلِيج والاستفادة من وجود منافسين دوليّين آخَرين في المنطقة أبرزهم فرنسا وروسيا(٣١).

من ناحية ثالثة ليس صحيحًا انتهاء المواجهة بين الولايات المتَّحدة وإيران في ظلّ التوسُّع الإقليميّ لإيران، إلا أن آليَّة العقوبات فقط ربما لن تكون كافية لردع إيران في ظلّ حرص إيران على تطوير عَلاقاتها الاقتصاديَّة مع كل من الصِّين وروسيا، ومن ثم يجب التفكير في آليات أُخرَى مع تأكيد أهمِّيَّة إعادة بناء العَلاقات الأمريكيَّة-السُّعُوديَّة(٣٢)، وربما لن تلجأ الإدارة الأمريكيَّة القادمة إلى استخدام القُوَّة العسكريَّة في التعامل مع الأزمات الإقليميَّة، إذ لا يزال في الولايات المتَّحدة قلق شعبي بشأن التدخُّلات الأمريكيَّة العسكريَّة في الخارج، إلا أن الولايات المتَّحدة يتعين أن تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق توازن القوى الإقليميّ، فكلما ازدادت رغبة الولايات المتَّحدة في الحدّ من تأثير الأنشطة الإقليميَّة لإيران، فسوف تحظى بشركاء، ليس فقط لاحتواء إيران، بل وللتصدي للجماعات الإرهابيَّة(٣٣).

من ناحية أخرى فإن الدخول الروسيّ في دائرة التفاعلات الإقليميَّة في أعقاب

التدخُّل العسكريّ في سوريا عام ٢٠١٤ يُعَدّ متغيرًا مهمًا ضمن الصِّراع الإقليميّ عمومًا، فقد تسعى إيران لتوظيف الصِّراع الأمريكيّ-الروسيّ ضمن ما يُطلَق عليه «الحرب الباردة الجديدة» لتعزيز دورها الإقليمي، إلا أن مدى استفادة إيران من ذلك الوضع الجديد يبقى مرتهنًا برؤية كل من الولايات المتَّحدة وروسيا للدور الإقليميّ لإيران، فمن الصعوبة بمكان القول بوجود تفاهمات أمريكيَّة-روسية بشأن ذلك الدور، إذ من الممكن أن تتحوَّل إيران إلى قوة إقليميَّة تهدِّد المصالح الاستراتيجيَّة للدولتين، ولكن ربما كانت كل من الولايات المتَّحدة وروسيا تتعامل مع حقائق الوضع الراهن باعتبار إيران جزءًا من المشكلة وجزءًا من الحل وبالتالي لا يمكن تجاوز دورها، لكن مع تحديد سقف أعلى لهذا الدور بحيث لا يهدِّد أيًا من مصالح الدولتين، وممَّا يؤكّد ذلك أن تراجع الولايات المتَّحدة عن فكرة الإطاحة بالنِّظام الإيرانيّ والإصرار على توقيع الاتِّفاق النَّوَويّ يتَّسق والرُّؤية الروسية لأمن الخَليج العربيّ عمومًا، التي تنهض على عدة مبادئ، منها ضرورة حلّ المشكلات بالوسائل السلميَّة وحل المشكلات الأمنية الإقليميَّة على مراحل، على أن تكون البداية بالمشكلات الأكثر حِدَّة، ومنها المشكلات النَّوَويَّة.

خلاصة القول أنه عند تقييم فرص استفادة إيران من المناخ الإقليميّ والدوليّ الراهن فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن منطقة الخَليج العربيّ ليست سوى جزء من دوائر أُخرَى تلتقي وتتقاطع فيها المصالح الأمريكيَّة-الروسية، بالإضافة إلى وجود قضايا أُخرَى بين الدولتين، منها نزع التسلُّح غير التقليديّ، فضلًا عن أن الصِّراع الأمريكيّ-الروسيّ دائمًا ما يوصف بأنه صراع منضبط، ومن غير المتوقَّع أن يُضحِّي أي من الدولتين بمصالحه لدى الطرف الآخر من أجل إيران(٣٤).

٢- **الاستراتيجيَّة الخَليجيَّة لإدارة الصِّراع مع إيران:** انتهجت دول الخَليج استراتيجيَّة متكاملة لإدارة الصِّراع مع إيران تتضمن ثلاث آليات:

أ- الآليَّة الأولى: تعزيز الأمن الداخليّ والسعي لتحقيق الأمن الذاتي:

فعلى صعيد تعزيز الأمن الداخلي تعاملت دول الخليج مع التدخُّلات الإيرانيَّة في الشؤون الداخليَّة بحسم من خلال صدور أحكام قضائية رادعة بحقّ المتهَمين بالتجسُّس

ومَن هم على عَلاقة بحزب الله في كل من الكُوَيْت والإمارات.

أما صعيد الأمن الذاتيّ فتشهد الجهود الخَلِيجيَّة تقدُّمًا واضحًا في هذا الشأن، وذلك تأسيسًا على اتِّفاقية الدفاع الخَلِيجيّ المشترك التي تم توقيعها عام ٢٠٠٠، ثم تأسيس قوات درع الجزيرة وتطوير تلك القوات عبر عدة مراحل، بالإضافة إلى تأسيس القيادة العسكريَّة الخَلِيجيَّة الموحَّدة، فضلًا عن إعلان دول الخَلِيج تأسيس مجموعة الأمن البحريّ «٨١» التي تُعَدّ خطوة مُهِمَّة، ليس فقط لمواجهة التهديدات البحريَّة الإيرانيَّة وإنما على صعيد تنفيذ الجوانب الدفاعية المنبثقة عن مقترَح الاتحاد الخَلِيجيّ (٣٥)، بالإضافة إلى بحث مشروع إنشاء درع صاروخيَّة خَلِيجيَّة، وهو ما أشار إليه اللواء الركن خليفة حمد الكعبي الأمين العامّ المساعد للشؤون العسكريَّة في مجلس التعاون بقوله إن «لجنة خَلِيجيَّة مختصة تدرس الوسائل المتطورة لحماية أمن الخَلِيج، ومن ذلك مشروع الدرع الصاروخية، إلا أن المجلس قد يحتاج إلى مساعدة الحلفاء والدُّوَل الصديقة في هذا الشأن الذي لا يزال في أُطُره الأولى»(٣٦). وفي هذا الإطار يشير بعض التقديرات إلى أن دول الخَلِيج قد تكون بحاجة إلى نشر ٥٥ بطارية صواريخ باتريوت مع إمكانية نشر ٦ بطاريات من نظام «ثاد» وإدماج النِّظامين لزيادة الفاعلية لمواجهة أي مخاطر قد تشكِّلها منظومة الصواريخ الإيرانيَّة- ويتراوح مخزون إيران من الصواريخ الباليستية بين ٢٠٠ و٣٠٠ صاروخ «شهاب» ١ و٢، و١٠٠ صاروخ «شهاب٣» بمدى يتراوح بين ١٣٠٠ و١٦٠٠ كم، و٥٠٠ من الأنظمة الصغيرة «فتح» بمدى يصل إلى ٢٠٠ كم(٣٧)- بالإضافة إلى المناورات العسكريَّة المشتركة بين دول الخَلِيج، ابتداءً بمناورات رعد الشمال في المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة ومرورًا بالمناورات البحريَّة للتمرين البحريّ المشترك بين دول مجلس التعاون الخَلِيجيّ «اتحاد ١٨» بمشاركة سلاح البحريَّة الملكي البحريني والأسلحة البحريَّة لدول مجلس التعاون، وذلك بالمياه الإقليميَّة بمملكة البحرين، وانتهاءً بالتمرين المشترك «أمن الخَلِيج العربيّ ١».

جَدِير بالذِّكْر أن إجمالي النفقات الدفاعية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠١٥ بلغ ١١٥ بليون دولار على النحو التالي: المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة ٨١,٩، البحرين ١,٥٣، الكُوَيْت ١,٣، سلطنة عُمان ٣,٨، قطر١١، الإمارات ١٥,٨، وذلك في مقابل إنفاق

إيـران مـا يتـراوح بـين ١٦ و٢٥ بليـون دولار في العـام نفسـه (٣٨).

ب- الآليَّة الثانية: تأسيس وتنويع الشراكات الإقليميَّة والدوليَّة:

إقليميًا يلاحَظ تطور العلاقات الخليجية مع تركيا، وفي هذا الصدد أعلنت المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة تأسيس مجلس التنسيق الاستراتيجيّ السُّعُوديّ-التركي، ثم انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الخَليجيّ التركي بالرياض في أكتوبر ٢٠١٦ بعد انقطاع دام أربع سنوات، وقد يُفهَم من هذا التطوُّر أنه ربما رأت المملكة ودول الخَليج أنه في ظلّ تراجع الثقة بالولايات المتَّحدة شريكًا تقليديًا وتَصدُّع النِّظام الإقليميّ العربيّ، فإنها بحاجة إلى شريك إقليميّ ذي وزن وثقل كتركيا، للحَدّ من النُّفُوذ الإيرانيّ المتنامي في ظلّ عدم قدرة المثلث التقليديّ «مصر-سوريا-العِرَاق» على التصدِّي للنفوذ الإيرانيّ كما كان الحال في الماضي، وإذا كانت تركيا تمثِّل دعمًا مُهِمًا للمملكة ليس أقله كون الجيش التركي يُعَدّ ثاني أقوى قوة عسكريَّة في حلف الناتو، فإنه في ظلّ اعتماد تركيا على ٨٠٪ من احتياجاتها من الطاقة من روسيا وإيران، فإن السُّعُوديَّة يمكن أن تكون بديلًا مُهِمًا لها في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن الأزمة السُّوريَّة واحتمالات تطوُّرها إلى سيناريوهات أسوأ تمثِّل تحدِّيًا مشترَكًا لكل من المملكة وتركيا على حد سواء(٣٩).

وعلى صعيد التحالفات الدوليَّة، فبجانب جهود دول الخَليج للتوجُّه شرقًا والسعي لتطوير علاقاتها بدول مثل الصِّين والهند واليابان، فإن دول الخَليج أيضًا لديها عَلاقات متميزة مع روسيا ويمكنها الاستفادة من الحضور الروسيّ في المنطقة الذي تَعزَّز مع إقامة روسيا نقاط ارتكاز عسكريَّة في سوريا من خلال القاعدتين البحريَّة والجَوِّيَّة في طرطوس.

ج- الآليَّة الثالثة: ردع إيران «التدخُّل العسكريّ في اليمن نموذجًا»:

تبذل دول الخليج جهودًا كبيرة من أجل مواجهة طموحات إيران التوسُّعية في المنطقة، وتبرز المواجهة على أكثر من جبهة في سوريا والبحرين والعراق ولبنان وغيرها، لكن تظل المواجهة في اليمن هي الأهمّ والأكثر تعبيرًا عن طبيعة الصراع وحدوده ومآلاته في المستقبل.

تدرك دول الخَليج الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة لليمن باعتباره العمق الاستراتيجيّ لأمن

الخَلِيج عمومًا وأمن المملكة العربيَّة السُّعودِيَّة على نحو خاصّ، ومن ثم فإن إعلان الحوثيين دخول العاصمة صنعاء والاستيلاء عليها بالقُوَّة في سبتمبر ٢٠١٤ دون مقاومة، ثم الاستيلاء على ميناء الحديدة الاستراتيجيّ في العام ذاته، كان تحدِّيًا هائلًا للأمن القوميّ الخَلِيجيّ، وعلى نحو خاصّ مع بدء الحوثيين تَلَقِّي مساعدات ودعم من إيران على المستويين السياسيّ والعسكريّ، ومن ذلك الاتِّفاق بين الحوثيين وإيران في ٢٨ فبراير ٢٠١٥ بهدف تسيير ٢٨ رحلة أسبوعيًا من إيران إلى اليمن، فقد أدركت المملكة مخاطر الوجود الإيرانيّ المباشر على حدودها الجنوبية مع اليمن وإمكانية إعادة استنساخ نموذج حزب الله -اللبناني- في اليمن، بما يتضمنه ذلك من تحريض طائفي سيكون له انعكاسات على أمنها بكون ذلك خطوة نحو تنفيذ المخطط الإيرانيّ «الشرق الأوسط الإسلامي الكبير»، أو «منطقة الخَلِيج الفارسيّ الكبير»، بخاصة مع تأكيد إيران أن صنعاء أصبحت العاصمة العربيَّة الرابعة التي تخضع للنفوذ الإيرانيّ، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجيّ لليمن الذي يُطِلّ على مضيق باب المندب الذي يُعَدّ ممرًا استراتيجيًا للطاقة والتجارة، إذ يمر منه ٢٥ ألف سفينة سنويًا، بما يعادل ٧٪ من إجمالي الملاحة العالَمِيَّة، ونحو ٤٠٪ من إجمالي المعروض النِّفْطيّ العالَميّ، وفي حالة سيطرة إيران على مضيق هرمز جنوبًا وشطّ العرب شمالًا فإن دول الخَلِيج ستكون بين شِقَّي رحًى، ومِن ثَمَّ في ظلّ انهيار مؤسَّسات الدَّولة اليمنيَّة وعدم قدرتها على التصدِّي لجماعة الحوثي فقد أعلنت المملكة العربيَّة السُّعُوديَّة تكوين تحالف عربيّ من ٩ دول: السُّعُوديَّة والإمارات والكُوَيْت وقطر والبحرين ومصر والأُردُن والمغرب والسودان، لدعم الشرعيَّة في اليمن، وقد اضطلعت السُّعُوديَّة بالدور الأكبر في العمليات الجَوِّيَّة ضدّ الحوثيين، بناءً على طلب الرئيس اليمني من دول الخَلِيج التدخُّل، فضلًا عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الصادر في أبريل ٢٠١٤ وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتَّحدة(٤٠). جَدِير بالذِّكْر أن السواحل اليمنيَّة على البحر الأحمر تبلغ نحو ١٩٠٠ كم وتُعَدّ منفذًا مُهِمًا للأسلحة الإيرانيَّة للحوثيين، إذ استأجرت إيران عِدَّة جزر في إريتريا كنقاط ارتكاز ومنطلق لدعم الحوثيين، الأمر الذي

حدا بالمملكة العربيَّة السُّعُوديَّة إلى الإعلان عن بحث توقيع اتِّفاقية عسكريَّة مع جيبوتي تتضمَّن إنشاء قاعدة عسكريَّة سُعُوديَّة في جيبوتي لنقل خطوط الدفاع عن الأمن القوميّ للمملكة ودول الخَليج خارج نطاق الأزمة اليمنيَّة(٤١)، وهو ما أكّده سفير جيبوتي لدى المملكة بقوله إن «بلاده تترقب توقيع اتِّفاق بينها وبين السُّعُوديَّة لإنشاء قاعدة عسكريَّة سُعُوديَّة على الأراضي الجيبوتية»(٤٢).

رابعًا- مستقبل الصِّراع الخَليجيّ-الإيرانيّ:

انطلاقًا من التعقيد الذي يميِّز مضامين ومسارات الصِّراع الخَليجيّ-الإيرانيّ، فضلًا عن كونه ليس صراعًا آنيًا بل يمتدّ عبر حِقَب تاريخيَّة عديدة، فإن المعطيات كافَّةً تؤكِّد بما لا يدع مجالًا للشَّكّ أنه لا مؤشِّرات على إمكانية انسجام إيران مع محيطها الإقليميّ وفقًا لِمَا تنُصُّ عليه المواثيق الدوليَّة، ومِن ثَمَّ يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات لذلك الصِّراع، وذلك على النحو التالي:

١- **سيناريو الصدام العسكريّ المباشر:** في ظلّ احتدام الصِّراع الخَليجيّ-الإيرانيّ حاليًا تُثار أحيانًا فكرة الصدام العسكريّ المباشر، إلا أن ذلك الأمر يبدو مُستبعَدًا، على الأقلّ في المدى القريب، لعدة أسباب: أولها: أن دول الخَليج عمومًا والمملكة العربيَّة السُّعُوديَّة لا تسعى للمواجهة العسكريَّة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح وليّ وليّ العهد السُّعُوديّ ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بقوله: «الحرب بين السُّعُوديَّة وإيران تعني بداية كارثة كُبرَى في المنطقة، وسوف تنعكس بقوة على بقيَّة العالَم»، وأضاف: «وبالتأكيد لن نسمح بحدوث ذلك»(٤٣). وثانيها: من خلال تحليل الاستراتيجيَّات الإيرانيَّة السابقة في التعامل مع النزاعات الإقليميَّة، نجد أنها تظلّ تحتفظ بقُوَّاتها إلى اللحظة الأخيرة وتعتمد على استراتيجيَّة «الردع بالشَّكّ»، بمعنى أنه ما دام الطرف الآخر متشكِّكًا في ماهيَّة القدرات العسكريَّة الإيرانيَّة التقليديَّة وغير التقليديَّة، فإن ذلك في حدّ ذاته سيكون كافيًا لتحقيق الردع، وفقًا لوجهة النظر الإيرانيَّة في هذا الشأن. وثالثها: أن اندلاع مواجهة عسكريَّة في منطقة الخَليج العربيّ لن يكون تطوُّرًا إقليميًا فحسب في ظلّ احتواء المنطقة على مصالح استراتيجيَّة للقوى الكُبرَى، بل قد يستدعي تدخُّلًا

من جانب تلك القوى، ومن ثَم فإن التساؤل الجوهري هو التدخُّل مع مَن وضدّ مَن. من ناحية أُخرَى يجب أخذ مصالح ومواقف الدُّوَل الإقليميَّة تجاه منطقة الخَلِيج العربيّ بعين الاعتبار، وفي مقدمتها تركيا ومصر وباكستان، الحلفاء المهمّين لدول الخليج، وفي هذا السياق يأتي تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أكثر من مرة أن الأمن القوميّ العربيّ والخَليجيّ جزء لا يتجزَّأ من الأمن القوميّ المصري»(٤٤)، فضلًا عن تصريح قائد الجيش الباكستاني بقوله: «أي متآمر على السُّعُوديَّة يجب أن يحسب حساب الردّ الباكستانيّ»(٤٥).

٢- **سيناريو الحوار والتصالُح:** بتحليل الخطاب الرسميّ الخَليجيّ نجد أن دول الخَليج لم تعارض الحوار مع إيران، إلا أن السياسات الإيرانيَّة العدائيَّة تجاه دول الخَليج، التي أدّت إلى توتُّر العَلاقات بين الجانبين، قد حَدَت بتلك الدُّوَل إلى وضع شرط، أو بالأحرى متطلَّب، لذلك الحوار، هو احترام إيران سيادة جيرانها وعدم التدخُّل في شؤونهم الداخليَّة، وإذا سلّمنا جدلًا بإمكانية حدوث حوار خَليجيّ-إيرانيّ فإنه يتعيَّن تحديد خمس قضايا أساسية حتى يؤتي الحوار ثماره: أولها أسس ذلك الحوار، فانطلاقًا من أن منطقة الخَليج العربيّ كانت -ولا تزال- إحدى أهمّ المناطق الاستراتيجيَّة في العالَم، فقد كان للأزمات التي تشهدها أبعاد دوليَّة تَمثَّلَت في صدور بعض القرارات الأُمَميَّة بشأنها، منها قرارا مجلس الأمن الأول رقم ٥٩٨ بشأن إنهاء الحرب العِرَاقيَّة الإيرانيَّة، والثاني رقم ٢٢٣١ بشأن الاتِّفاق النَّوَويّ بين إيران ودول «٥+١»، ومن ثَمَّ يُثار التساؤل: هل سيكون هذان القراران جزءًا من أُسُس ذلك الحوار المقترَح، أم يحتاج الأمر إلى قرارات أُمَميَّة جديدة من شأنها إلزام إيران بمخرجات ذلك الحوار؟ والثاني تحديد أطراف ذلك الحوار، فمع أن الحوار سيكون ثنائيًا بين دول المجلس وإيران، فإنه لن ينفصل عن مُجمَل القضايا الإقليميَّة (اليمن - لبنان - سوريا - العِرَاق)، فستكون جزءًا من هذا الحوار باعتبار أن دول الخَليج مع الدُّوَل الثلاث (إيران والعِرَاق واليمن) تشكّل الأطراف الأساسية للأمن الإقليمي، والثالث تحديد أهداف الحوار حتى لا يكون تكرارًا لخطاب إيران المتناقض، إذ يجب على إيران أن تعلن

أن لديها النِّيَّة الحقيقيَّة للتحول من مفهوم «الثَّورة» إلى مفهوم «الدَّولة»، ومن ثم تُحدِث تغييرًا جذريًا في سياستها تجاه دول المجلس من قبيل الالتزام بعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية وحل القضايا العالقة، والرابع هو المدى الزمني للحوار، إذ نجد أن إيران دائمًا ما تتبع استراتيجيَّة «شراء الوقت» و«التأني في الحصول على نتائج»، الأمر الذي منحها قدرة على المراوغة بشأن برامجها النَّوَوِيَّة منذ كشفت المعارضة الإيرانيَّة في الخارج عن البرامج النَّوَوِيَّة الإيرانيَّة عام ٢٠٠٢، وحتى ٢٠١٥، ولديها خبرة تفاوضية كبيرة، ومِن ثَمَّ يمكن أن يستغرق ذلك الحوار سنوات في ظلّ بيئة إقليميَّة سريعة التغيُّر، تعمل إيران على توظيفها بما يعزِّز دورها الإقليميّ من ناحية، ومؤشِّرات الحرب الباردة الجديدة التي تسعى إيران لاستغلالها على نحو أمثل من ناحية ثانية أخرى، وخامسها هو الآليَّة الإلزامية لتنفيذ مُخرَجات الحوار، فبافتراض أن دول الخَليج وإيران سوف تتفق على تفاهمات بشأن القضايا الخلافية والإقليميَّة، فإن التساؤل يكون حول الآليَّة التي تُلزِم إيران بتنفيذ تلك التفاهمات، وخيارات دول الخَليج حالَ تراجُع إيران عن تنفيذ تعهُّداتها التي سيسفر عنها هذا الحوار المتوقع(٤٦).

٣- سيناريو استمرار الوضع الراهن «حالة الشَّدّ والجذب»: في ظل هذا السيناريو قد يعمل كل طرف على استخدام ما لديه من أدوات ناعمة وصُلْبة في مواجهة الطرف الآخر، ويتوقف مدى فاعلية تلك الأدوات على ثلاثة أمور:

الأول هو مدى استمرار وحدة الأزمات الإقليميَّة ومحاولة توظيفها في ذلك الصِّراع.

أما الثاني فهو تطوُّرات الداخل الإيرانيّ، لأن بين السياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة والأوضاع الداخليَّة ارتباطًا وثيقًا، فالداخل دومًا ما يعمل على تصدير الأزمات وافتعال أزمات خارجيَّة لإضفاء الضبابيَّة على تلك المشكلات الداخلية والتهرُّب من معالجتها.

ويتمثَّل الأمر الثالث في الصِّراع الأمريكيّ-الروسيّ ومدى ما يتضمَّنه ذلك من فرص أو ما يفرضه من قيود أمام السياسات الإقليميَّة لإيران. ويُعَدّ هذا هو السيناريو الأكثر ترجيحًا.

خـاتمــة

في النهاية تجدر الإشارة إلى أهم النتائج، وذلك على النحو التالي:

١- تتمثل المعضلة الأساسية لإيران ضمن عَلاقاتها بدول الخَلِيج في أن إيران لا تزال تشهد صراعًا بين مفهومي «الثَّورة» و«الدَّولة»، ولا تزال الغلبة للأول بما يرتّبه ذلك من نتائج ليس أقلّها عدم التزام إيران بالمواثيق الدوليَّة التي تنصّ على سيادة الدُّوَل واستقلالها وعدم التدخُّل في شؤونها الداخليَّة.

٢- لم تكُن التحوُّلات الإقليميَّة التي تشهدها دول الجوار الإقليميّ منذ عام ٢٠١١ حتى الآن مُنشِئة للصراع الخَلِيجيّ-الإيرانيّ، بل كانت كاشفة له، إذ اتخذ شكلًا تصادُميًا وعلنيًا، فإيران لم ولن تتوقف عن مبدأ تصدير الثَّورة الذي يتخذ أنماطًا مختلفة منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن.

٣- يرتبط الصِّراع الخَلِيجيّ-الإيرانيّ بشكل وثيق بالدائرتين الإقليميَّة والدوليَّة، بما لهما من تأثير على مضامين ومسارات ذلك الصِّراع.

٤- على الرغم من الفجوة في توازن القوى بين دول الخَلِيج وإيران فإن دول الخَلِيج استطاعت الحدّ من التمدُّد الإقليميّ لإيران.

٥- يعكس الصِّراع الخَلِيجيّ-الإيرانيّ حقيقة مفادها أن منطقة الخَلِيج لا تزال بعيدة عن متطلَّبات الأمن التعاوني، بل ما تشهده هو مؤشِّرات الأمن الصلب الذي لا يؤسِّس لعَلاقات حُسْن الجوار بين الدول.

وبناء على ذلك فإنه يمكن الإشارة إلى بعض السياسات التي يمكن أن تنتهجها دول الخليج في إطار تفاعلها مع إيران وذلك على النحو التالي:

١- في ظلّ الأزمات المزمنة التي تعاني منها دول الجوار، فضلًا عن المضامين الجديدة للسياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، ومنها الانحسار النسبيّ عن التدخُّل لمعالجة أو تسوية الأزمات الإقليميَّة، تظهر ضرورة إسراع دول الخَلِيج في تنفيذ الجوانب الدفاعية لمقترَح الاتحاد الخَلِيجيّ لضمان تحقيق توازن القوى الإقليمي.

٢- يتعين على دول الخَليج مواجهة السياسات الإيرانيَّة داخل وخارج النطاق الإقليمي، إذ يلاحَظ وجود لوبي إيرانيّ فاعل على الساحة الأمريكيَّة، ويعمل منذ عدة سنوات على تشويه صورة دول الخَليج وممارسة الضغوط على مؤسَّسات صنع القرار الأمريكيَّة للنَّيْل من المصالح الخَليجيَّة.

٣- أهمِّيَّة الاستمرار في تفعيل الدور الخَليجيّ تجاه الأزمات الإقليميَّة التي تعتبرها إيران ساحة مواجهة غير مباشرة مع دول الخَليج، إذ تتوقف قوة الأمن الإقليميّ الخَليجيّ على مدى قوة الوحدات المكوِّنة لهذا الأمن.

الهوامش والمراجع

(١) غازي دحمان: الصراع الإقليمي: واقعه ومستقبله، ٢ فبراير ٢٠٠٩، تم الاسترداد من الجزيرة نت:/١٨/٢/٢٠٠٩ https://goo.gl/kF1EhS

(٢) مارتن جريفش وتيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢، ص٣٨٩-٣٩١.

(٣) بول روبنسون: قاموس الأمن الدولي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص٤٠.

(4) The Military Balance (2015), New York: International Institute for Strategic Studies Pages321, 326, 337, 345, 347, 349, 355.

(٥) صالح حميد: سكان إيران بلغوا ٨٠ مليونًا تنفيذًا لخطة خامنئي، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦، تم الاسترداد من العربية نت، ٢٧/١٢/٢٠١٤ https://www.alarabiya.net/ar/iran

(٦) دول مجلس التعاون.. لمحة إحصائية، ١ مارس ٢٠١٤، تم الاسترداد من مجلس التعاون لدول الخليج العربية: https://goo.gl/LIVuCQ

(٧) أشرف محمد كشك: الدور الإيرانيّ في عدم استقرار منطقة الخليج، آراء حول الخليج، ١ فبراير ٢٠١٦، ص٧٥-٧٦.

(٨) محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٦.

(٩) الطرق البحرية للنفط والغاز بالشرق الأوسط والمسارات البديلة، ٢٧ مارس ٢٠١٥، تم الاسترداد من الجزيرة:/٢٧/٣/٢٠١٥، https://goo.gl/YY6PNh

(١٠) أشرف محمد كشك: الدور الإيرانيّ في عدم استقرار منطقة الخليج، ١ فبراير ٢٠١٦، آراء حول الخليج، ص٧٥-٧٦.

(١١) أروند إبراهيميان، مجدي صبحي «مترجمًا»: تاريخ إيران الحديثة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤، صص ٢٢٢-٢٢٣.

(١٢) أشرف محمد كشك: العلاقات الخليجية-الإيرانيَّة: الواقع وآفاق المستقبل، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٢٠١٤، ص١٦.

(١٣) الكويت تحتجّ على مشروع إيرانيّ لتطوير حقل الدرة النفطي، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥، تم الاسترداد من أخبار العالم العربي: https://arabic.rt.com/news

(١٤) إيران تحلّ مشكلة الحدود البحرية مع سلطنة عُمان وتعمّقان صداقاتهما، ٢٤ مايو ٢٠١٦، تم الاسترداد من أخبار الخليج:https://goo.gl/5wN2A2

(١٥) محمد السعيد إدريس: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسَّسة الأهرام، ٢٠٠١، ص٥٩.

(١٦) أشرف محمد كشك: أمن الخليج في الرؤية الإيرانيَّة، السياسة الدولية، ١ أبريل ٢٠١٤، ص٤٣.

(١٧) أشرف محمد كشك: علاقات إيران الدولية، ٢٠١٤؛ محمد مجاهد الزيات ونيفين عبد المنعم مسعد (محررَين): الجمهورية الإسلامية الإيرانيَّة: دراسة مسحية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص٣١١.

(١٨) إيمانويل كاراجيانيس: صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشِّيعة وحدود هذا الأمر، ٢٠١٦، تم الاسترداد من مجلة الناتو: https://goo.gl/u1QzSK

(١٩) فاطمة الصمادي: استطلاع رأي: إيران في ميزان النُّخْبة العربية، ٢٠ يناير ٢٠١٦، https://goo.gl/DGIw٧٢، تاريخ الوصول ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦.

(20) Keshk, A. M. (2014). Iraq and the security Situation in The Gulf Region. Cambridge: Gulf Research Center p43

(٢١) ظافر محمد العجمي: التوازن العسكري بين دول الخليج وإيران، آراء حول الخليج، ١ سبتمبر ٢٠١٥، ص١٠.

(22) Y.Saab, B. (2014). The Gulf Industrialization In Saudi Arabia. New York: Atlantic Council.

(٢٣) وثيقة سرية حول الملف النووي الإيرانيّ تربك المجتمع الدولي، ١٠ يوليو ٢٠١٦، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط: https://goo.gl/hy8n3F 693711

(٢٤) أشرف محمد كشك: خيارات مجلس التعاون الخليجي تجاه السياسة الإيرانيَّة، السياسة الدولية، ١ يوليو ٢٠١٦، ص٧٤.

(٢٥) إيلين لايبسون: الاتفاق النووي الإيرانيّ: تحليل وتقييم، حسنين توفيق «محررًا»، جدة، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٦، ص١٧٤.

(٢٦) مسؤول إيرانيّ: صنعاء رابع عاصمة عربية تابعة لنا، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤، تم الاسترداد من عربي٢١:
http://www.arabi21.com/story/

(27) Pantucci, A. B. (2016). Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict. London: Royal United Services Institute.pp 4-5

(٢٨) أسامة أبو أرشيد: الخلاف الأمريكي السعوديّ والعلاقة مع إيران، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص٤.

(29) A.Thiessen, M. (2016). Another secret Iran deal exposed. Washington Dc: American Enterprise Institute.

(30) Saab, B. (2016, April 12). The United States Has No Gulf Allies. Retrieved from foreign Affairs https://www.foreignaffairs.com/articles/persian-gulf/2016-04-12/united-states-has-no-gulf-allies

(31) Jeffrey Martini, B. W. (2016). The Outlook for Arab Gulf Cooperation. Retrieved from Rand: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1429.html

(32) Pantucci, A. B. (2016). Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict. London: Royal United Services Institute pp 6-7.

(٣٣) دينيس روس، ١ نوفمبر ٢٠١٦، توازن القوى في الشرق الأوسط، تم الاسترداد من الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article/774536

(٣٤) أشرف محمد كشك: ضرورات التقارب الإيرانيّ الروسي وتأثيره على أمن الخليج، آراء حول الخليج، ١ يناير ٢٠١٦، ص٩٠-٩١.

(٣٥) عبيد السهيمي: دول الخليج تبدأ في تشكيل قوة بحرية على غرار درع الجزيرة، ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، تم الاسترداد من الشرق الأوسط: https://goo.gl/vrQlu5

(٣٦) فهد الذيابي: لجنة خليجية تدرس مشروع الدرع الصاروخية المشترك لحماية دول مجلس التعاون، ٢٥ فبراير ٢٠١٦، تاريخ الاسترداد نوفمبر ٢٠١٦، من الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article

(٣٧) عبيد السهيمي: تقرير استراتيجي يرسم خيارات دول الخليج لمواجهة خطر الصواريخ الإيرانيَّة، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦، تم الاسترداد من الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article

(٣٨) Cordesman, A. H. (2016). Saudi Arabia and the United: Common Interests and Continuing Sources of Tension. Washington DC: Center For Strategic and International Studies.p 9

(٣٩) التقارب السعوديّ-التركي: الخلفيات والدوافع والآفاق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص٦.

(٤٠) عليّ الدين هلال: عاصفة الحزم: التطوُّرات والتداعيات، حسنين توفيق «محررًا»، ٢٠١٦؛ الخليج في عام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، الرياض، مركز الخليج للأبحاث، ص١٩٢-٢٠٠.

(٤١) أشرف محمد كشك: مضيق باب المندب: نقطة تماسّ استراتيجي للأمن الخليجيّ، آراء حول الخليج، ١ أكتوبر ٢٠١٦، ص٩٠-٩٢.

(٤٢) فهد الذيابي: جيبوتي ترحِّب بإنشاء قاعدة عسكرية سعوديَّة على أراضيها، ٨ مارس ٢٠١٦، تم الاسترداد من الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article

(٤٣) وليّ وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان: الحرب مع إيران كارثة ولن نسمح بها، ٩ يناير ٢٠١٦، تم الاسترداد من العربية نت:http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/٢٠١٦/٠١/٠٨

(٤٤) السيسي: الأمن القومي العربي والخليجي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، ٨ سبتمبر ٢٠١٦، تمّ الاسترداد من الحياة: http://www.alhayat.com/Articles/١٧٢٧٥٦٤٧

(٤٥) قائد الجيش الباكستاني: أي متآمر على السعوديَّة يجب أن يحسب حساب الردّ الباكستاني، ١١ يناير ٢٠١٦، تم الاسترداد من الشرق الأوسط: http://aawsat.com/home/article

(46) kishk, Ashraf. m. (2016). Iran's regional role and its effect on the security of the Arabian Gulf countries. Cambridge: Gulf Research Center pp 41-44